

## مشاريع بديلة عن الإيرادات النفطية

الشركات سيتمكن الدبنار العراقي من استرداد كامل عافيتها وسيعود قوياً شامخاً الى حد ما عن مكاتب المفتشين امام جميع العملات الصعبة وسيقف صرف الـ ( 60 ) ستون مليار دينار يومياً ويبقى للعراق وللعراقيين. - تطبيق برامج تخفيض الكلفة، حيث تخلو جميع

وخبراتها ومكنتها الزراعية. **الفائدة :**

تشغيل لا يقل عن مليون عراقي عاطل عن العمل وبمختلف الاختصاصات - تحقيق الاكتفاء الذاتي وسيجعل من العراق سلة الغذاء في الوطن العربي والدول المجاورة - وسيكون ميزان المدفوعات باعلى درجاته لوجود تصدير ولا وجود للاستيراد - سيتم الاتفاق مع تلك الشركات لأقامة مشاريع سكنية وقرى عصرية في الريف مما سيؤدي بالتاكيد الى الهجرة المعاكسة وتعود الامور الى طبيعتها بالنسبة للطبيعة الزراعية - اقامة جميع المشاريع الحيوانية والمصانع الغذائية اضافة الى استصلاح كافة الأراضي غير المستصلحة .....الخ. ويعتبر هذا المشروع

دائم. **صاحب الارض (المالك لرأس المال - الحكومة) وبين (الفلاح - الشركات الزراعية) الذي يعتمد على مجهوده والاتفاق على النسبة المئوية فيما بينهما.** وهنا اقول ان يتم عرض جميع الاستثمارات من قبل شركات الاراضي الزراعية العراقية للاستثمار بشرط ان يتم استثمارها من قبل شركات زراعية تركية على وجه الخصوص وذات شراكة مع الحكومة التركية / قطاع مختلط، ولماذا (تركية...!) لكي نضمن تدفق نهرى بجلة والفرات حيث ستكون هناك مصلحة مشتركة للطرفين، وستدخل تلك الشركات بكامل معادنها

يعلم الاقتصاديون قبل غيرهم ان النظرية الاقتصادية الناجحة في بلد ما ليس من الضروري ان تنجح في بلد اخر لأختلاف الظروف والعادات ..... الخ. وكلنا نعلم ان قانون الاصلاح الزراعي في العراق قد اثبت فشله الذريع وادى الى تفتيت الاراضي الزراعية والقضاء عليها وتدميرها بالكامل. أقتراح العودة الى الطريقة القديمة بالزراعة وهي (فلاح ملك) اي الشراكة بين صاحب الارض (المالك لرأس المال - الحكومة) وبين (الفلاح - الشركات الزراعية) الذي يعتمد على مجهوده والاتفاق على النسبة المئوية فيما بينهما.

وهنا اقول ان يتم عرض جميع الاراضي الزراعية العراقية للاستثمار بشرط ان يتم استثمارها من قبل شركات زراعية تركية على وجه الخصوص وذات شراكة مع الحكومة التركية / قطاع مختلط. ولماذا (تركية...!) لكي نضمن تدفق نهرى ودجلة والفرات حيث ستكون هنالك مصلحة مشتركة للطرفين، وستدخل تلك الشركات بكامل معادتها وخبراتها ومكنتها الزراعية.

### بلغ السيل الزبى

## لماذا قررنا مغادرة العراق؟

اقليم كردستان بسبب نزاهة المحاكم في كردستان والدليل على ذلك ان الشرطة الدولية (الانتربول) تتعامل مع محاكم وشرطة كردستان ولا تتعامل ولحد الان مع الشرطة العراقية ومحاكمها .

ومن المفيد القول ان الجانبين العرب الشيعية والسنة كانوا دائما يؤمنون بقوة ومرونة

السياسة الكوردية وقدرتها على راب الصعد العراقي من جديد فالرئيس بارزاني يعاونه في ذلك رئيس الحكومة السيد نبحيرفان بارزاني كانا دؤوبين دائما في مساعيهم الدبلوماسية الناجحة لتقريب وجهات النظر وحلحلة الامور كاملة وايجاد ثور في نهاية النفق العراقي المظلم وكذلك كان فخامة رئيس الجمهورية السابق السيد جلال طالباني دائما يناشد الاطراف العراقية السياسية الكوردية وعدم تعقيد مسألة استقبال الهاشمي وغيره في كردستان من جهة خاصة بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق لكن دون جدوى فقد فشلت بغداد مع الاسف في تشيبت مبداء الشراكة الوطنية بيننا وبينهم وضربوا غالبية مواد الدستور العراقي المتعلقة بحقوق شعب كردستان عرض الحائط حتى وصل الامور الى وضع لا يطاق والى نقطة لا تطاق وهكذا قررنا الرحيل والهجرة والاعودة للخضوع تحت سلطة نظام يخاف من الجميع ويتامر على الجميع ليقرر شعبنا الاستفتاء ثم الاستقلال وبناء دولة المؤسسات .

المالكي من هذه الخطوة واعتبار ذلك نقطة سوداء في قلبه ليخطط بعد ذلك لقطع الميزانية والازراق عن شعب كردستان وهو اليوم يتوسل من كردستان بشكل مباشر وغير مباشر للتراجع في عملية الاستفتاء مبداء استعداده لحل المشاكل العالقة لكن (بعد خراب البصرة) وبعدما صار الفاس في الرأس؟؟ وبلغ السيل الزبى وجاوز الحزام الطيبين؟؟ بينما اعتبر الرئيس بارزاني مسألة استقبال الهاشمي وغيره في كردستان من جهة خاصة بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق لكن دون جدوى فقد فشلت بغداد مع الاسف في تشيبت مبداء الشراكة الوطنية بيننا وبينهم وضربوا غالبية مواد الدستور العراقي المتعلقة بحقوق شعب كردستان عرض الحائط حتى وصل الامور الى وضع لا يطاق والى نقطة لا تطاق وهكذا قررنا الرحيل والهجرة والاعودة للخضوع تحت سلطة نظام يخاف من الجميع ويتامر على الجميع ليقرر شعبنا الاستفتاء ثم الاستقلال وبناء دولة المؤسسات .

المتدهور في العراق باستثناء اقليم كردستان الذي يتمتع بالاستقرار والامان بفضل جهود الاجهزة الامنية في كردستان.. وكان الهدف من المبادرة ايجاد حلول مناسبة وسريعة في كيفية تقديم الخدمات للمواطنين في المحافظات التي تقع تحت سيطرة بغداد ...

وقصدنا من الكلام ان اقليم كردستان بقيادته الواعية وشعبه الكريم الذي يعرف كيف يتعامل مع المعادلات السياسية الشائكة في العراق اليوم كان دائما مصدر خير والنهام وملاذآ آمنآ لكل اجزاء الشعب العراقيين وديلبنا على ذلك لاننا نريد ان نكون دائما فاعل خير بين الاخوة الشيعة والسنة بين السيد المالكي والهاشمي وهذا ماسعينا اليه ونسعى اليه بكل مساعينا الخيرة لآخراج العراق من هذه الدائمة السياسية الشائكة مضيفا انه لايتهم الهاشمي ولايبرئه من دعوة القضاء العادل الحاكم والفيصل في هذه المسألة وقد بين السيد الهاشمي وبنساء على تصريحات الرئيس بارزاني انه مستعد للمتحول امام القضاء العراقي لكن داخل



أريان ابراهيم شوكت

اربييل

الكل يتذكر ان الانتخابات التي جرت في العراق عام 2010وما أفرزتها من تداعيات خطيرة المتمثلة بعدم اتفاق الاطراف العراقية على تشكيل الحكومة خاصة الاطراف الشيعية والسنية من جهة ومكونات قائمة دولة القانون برئاسة نائب رئيس الجمهورية الحالي نوري المالكي وقائمة العراقية برئاسة الدكتور اباد علاوي بحيث كاد تردى الأوضاع في بحرق الأخضر واليابس في المشهد العراقي فقد استمر سيل الاتهامات بين الجانبين وعدم اتفاق الاطراف العراقية على أسبسط الامور بل وحتى على نتائج الانتخابات العراقية ودولة القانون الجائنان وجدوا انفسهم محققي في كل حيثيات قراراتهم ولايتنازل الطرف الاول للثاني تحت أي ظرف مهما كانت الاسباب والظروف والمعوقات واستمر هذا السلسل قرابة سنة حتى دخلت مسألة تاجر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة في موسوعة غينيس للاقام القياسية دون ان تشكل حكومة عراقية وفق قياسات ستوربية لتحقيق الاستقرار في العراق وتوفير فرص النجاح للكل ..

كانت أشبه بمياه راكدة الى ان جاءت مبادرة وطنية عراقية خاصة من لدن رئيس اقليم كردستان ( مسعود بارزاني ) بحيث اتفقت مبادرته مع كل السياقات الوطنية على اساس اعطاء كل ذي حق حقه .. وبناء على مبادرته سيادته اجتمع كل الاطراف العراقية في اربيل عاصمة اقليم كردستان فقد وجد العراقيون والدول المحيطة بالعراق وحتى واشنطن ايضا في مبادرة الرئيس بارزاني تقاربا للافكار ورؤية مشتركة والوليات محددة تدخل في صميم المشهد العراقي بحيث يجب اتمامها وتنفيذها في مهلة زمنية مناسبة وسقف زمني محدد خدمة للشعب والذمي العراقي كالسيطرة على الملف الامني

السياسية وتحكمها قيم طائفية وعرقية وغياب المواطنة والولاء الوطني وانزياحه لولاءات فرعية، وهنا يأتي دور المجتمع المدني في امتصاص عيوب الدولة والنهوض بها بعد الوصول إلى حالة التفعيل المطلوبة والارتقاء إلى الحالة المدنية أو الدولة المدنية اللصيقة بمجتمعها المدني والقائمة على نشر الثقافة المدنية وترسيخها رغم المعوقات التي تواجهها من خلال ما يقدمه مؤسسات المجتمع وتنظيماته من استشارة ورقابة وتوجيه ومتابعة لخطط الدولة وبرامجها وتحقيق تعبئة اجتماعية باتجاه البرامج التنموي للدولة في جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لما يمثلها المجتمع المدني من انتشار واسع وجميع اطياف المجتمع وفئاته على اعتبار ان مؤسسات المجتمع المدني هي طريقتنا الحديثة وادوات للتحدث بنفس الوقت. وعلى الأرجح ان المعنى المراد من تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ونشرها لثقافة الدولة المدنية ان يكتب لها الاكمال إلا عندما تخين دور مؤسسات المجتمع في نشر التعليم ومكافحة الفقر وارساء مفهوم المواطنة.

### مجتمع مدني

ان العديد من الاسباب التي يقوم بها المجتمع المدني في سبيل الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وترسيخ مفهوم المواطنة والعمل على تكريس سيادة القانون وكل ما من شأنه زرع ثقافة الدولة المدنية، مما يوضح بالنهاية الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في ترسيخ أسس بناء الدولة المدنية من جهة، وكذلك جدلية العلاقة بينهم . في الختام يمكننا القول ان المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنبثق منه كل المؤسسات بما فيها مؤسسة الدولة لكن لاسف الشديد نرى ان اغلب مؤسسات المجتمع المدني في العراق دون رعاية تذكر ودون أي اهتمام عدى تلك التي تكون تابعة للحزب والشخصيات المتنفذة وبهذا تحولت هذه المؤسسات من مؤسسات مدنية تطوعية وغير ربحية الى مؤسسات سياسية همها الترويج لبضاعة تلك الاحزاب الكاسدة ومتبعدة عن اهدافها الحقيقية ومنها بناء الدولة المدنية الحديثة .

ببضمن في الوقت نفسه إعادة بناء الدولة المدنية بحيث تصبح دولة مؤسسات وقوانين يتم فيها فصل السلطات الثلاث (التشريعية - التنفيذية -القضائية) لتلحم بمجتمعها المدني وتتفاعل معه تعبيرا عنه وانثقاقا منه على اساس التمسك وليس التناقض . وفي إطار البحث في ماهية العلاقة بين الدولة المدنية والمجتمع المدني ثبت ان الاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للادوار وليست علاقة تناقض أو خصومة أو معارضة فالاجتمع المدني ما هو إلا احد تحليات الدولة المدنية التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الاطراف والجماعات داخل المجتمع، فالمجتمع المدني وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، ولقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيللة التطور المتوازي ولا بد لنا ان نقول انه لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له ولا بناء لاجتمع مدني من دون بناء للدولة.

### واقع متلازم

فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان والدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياستها في مدنيتها والدولة هي الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه ومن دون مؤسسات المجتمع لتفرض سيطرتها وإذا اردنا انبات اهمية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني كاساس للدولة المدنية لابد من التحديق في العيوب التي تعانيها وتلصق بالدولة من أمثال غياب دولة القانون والإفساد والحسوبة وكما يسمى بالدولة الأمنية التي ينتشر في ظلها القمع والإرهاب وغياب المشاركة



طه الضيف

البصرة

في ايران اضافة للدول الاوربية الأخرى. **الفائدة :** عراقى بمختلف الاختصاصات - مردودات مالية دائمية عن طريق جباية مرور السفن التجارية والبواخر وناقلات النفط - الحصول على الثروة السمكية البحرية - مردودات مالية في مشاريع انشاء المجمعات السياحية - ضمان الطاقة الكهربائية - ضمان وجود مياه دائمية - ستكف الكويت وتنسحب عن مضايقتها لخور عبد الله بتأثير الضغوط الدولية .....

الخ من الفوائد التي لا حصر لها. بالتالي، ستفضل الدول هذا الامر البحري المخترع اولا والبدل عن مخاطر القرصنة البحرية ثانيا. **المشروع الثاني :** يعلم الاقتصاديون قبل غيرهم ان النظرية الاقتصادية الناجحة في بلد ما ليس من الضروري ان تنجح في بلد اخر

مشروعان يحددان مصير حياة العراقيين واجيالهم ومستقبلهم ولنترك صفحات الماضي ونبدأ بالتنفيذ الفوري بما يحقق الرفاه والارتقاء اسوة بالدول المرفهة اقتصادياً واجتماعياً قبل ان يأتي يوماً لا ينفع فيه عض اصبع الندم، وسأذكرهما مباشرة دون مقدمات مله وبإختصار شديد.

**المشروع الاول :** بالنظر لكثرة التقارير الصادرة من هيئة الامم المتحدة وخبراء الموارد المائية التي تشير الى حدوث تصحر في العراق خلال العشرين سنة القادمة، نقتراح انشاء قناة بحرية تبدأ من البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي السورية والعراقية ونصب في الخليج العربي، هذا المشروع يتم تمويله وتنفيذه عن طريق الاستثمار من قبل الدول المستفيدة كدول حوض البحر الابيض المتوسط ودول الخليج العربي والجمهورية الاسلامية

### بناء الدولة المدنية

## دور مؤسسات المجتمع المدني

### سلام خمات

الناصرة

تتماهي مع شخص الحاكم، فالمجتمع المدني بتشكيلاته المتعددة التي تضم النقابات ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام خاصة والاحزاب السياسية التي تشكل العمق الهيكلي للدولة بما فيها البنى القوقبية والخدمية، فكما ان الدولة ترعى المجتمع المدني وتوفر له سيل النمو كما هو مفترض، فإن المجتمع المدني هو الذي يحمي الدولة من الجمود والشيخوخة ثم التاكل والانهايار. إن وجود المجتمع المدني الفاعل يعني وجود الدولة ، ووجود المشاركة السياسية، وبناء المواطنة وتحليل الانتهاك الوطني لان هناك علاقة عضوية ثابتة بين المشروع الديمقراطي والمجتمع المدني حيث لا يتحقق أي منهما في غياب الآخر ولا نستطيع ان نبني مجتمعاً ديمقراطياً من دون مؤسسات المجتمع المدني التي هي هيكل البناء الديمقراطي وهي على راس القائمة في متطلبات التغيير الاجتماعي والسياسي، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة أو تسلطية أو ناقصة أو فاقدة الشرعية وإن بناء المجتمع المدني ومؤسساته وتفعيله أيضاً

في إطار البحث في ماهية العلاقة بين الدولة المدنية والمجتمع المدني ثبت ان الاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للادوار وليست علاقة تناقض أو خصومة أو معارضة فالاجتمع المدني ما هو إلا احد تحليات الدولة المدنية الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الاطراف والجماعات داخل الجتمع، فالمجتمع المدني وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة،